Inter-Parliamentary Union



الاتحاد البرلماني الدولي

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من قبل

السيدة باربرا ديثابو كاتبة الجمعية الوطنية في بوتسوانا

بشأن

"مشاركة المواطنين في عمل البرلمان"

دورة المنامة آذار/مارس 2023



تعزيز المشاركة العامة لبرلمان شامل نحو ومساءلة وتقديم خدمات بشكل أفضل حالة برلمان بوتسوانا

المقدمة

يمثل البرلمان في أداء مهام التشريع والرقابة أولئك الذين ينتخبونهم في البرلمان. لكي يحافظ البرلمان على الشرعية ينبغي أن تتم المساءلة أمام الناخبين بشكل منهجي طوال فترة الولاية البرلمانية، وليس فحسب في وقت الانتخابات. من المهم أن يحصل الناس على فرص وافرة لتقديم ملاحظات حول عمل البرلمان والأشخاص البرلمانيين. (دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الدليل البرلماني، 2019)

ولذلك فإن الفكرة القاضية بإمكانية اعتبار البرلمان حيّز عام يمكن للناس من خلاله التعامل مع ممثليه المنتخبين والمشاركة في عمليات الحوكمة وصنع القرار التي تؤثر عليهم هو أمر أساسي للديمقراطية التشاركية. وفقاً لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ينبغي ترسيخ الديمقراطية التشاركية في المؤسسات التمثيلية. وعملياً بالنسبة للبرلمانات فهذا يعني توفير حيّز للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني للتعبير عن آرائهم.

وتعزز المشاركة العامة التمثيل البرلماني وتساهم في تحسين القوانين والسياسات. كما أنها تساعد في ضمان مشاركة الناس والحوكمة الرشيدة ومساءلة الحكومة أمام المواطنين. إنها تَعِدُ بالتقدم من ديمقراطية تمثيلية بسيطة، حيث يشارك المواطنون فحسب في انتخاب ممثليهم أثناء الانتخابات، إلى ديمقراطية تشاركية ينشط فيها المواطنون ويشاركوا في صنع القرار بشكل متواصل. ستؤدي المواطنة النشطة دائماً إلى ديمقراطية أكثر انفتاحاً ودينامية وقوة.

وإن وصول المواطنين إلى البرلمان هو أمر حتمي في الديمقراطية. هذا مهم بشكل خاص في تسهيل المشاركة العامة التي تشمل إلى حد كبير:

- توفير المعلومات لمساعدة الناس على فهم القضايا والفرص أو المشكلات والحلول البديلة
 - الحصول على مدخلات عامة بشأن المسائل التي ينظر فيها البرلمان.
- مراعاة مدخلات الناس عند اتخاذ القرارات ... التشاور مع الناس في عملية التصميم أو اتخاذ القرار، بما فيها تحديد البدائل أو الحلول المفضلة



ومن أجل تمثيل فعال، ينبغي أن يشرك البرلمانيون ناخبيهم في الحوار المتواصل من أجل فهم وجهات نظرهم وآرائهم حول قضايا التنمية الوطنية وصنع السياسات. وبالتالي، ينبغي على البرلمانيين بعد ذلك استخدام الصلاحيات المخولة لمناصبهم (أي التشريع، والإشراف، وتخصيص الموازنة) لإسماع صوت تلك التطلعات والأفكار. كما تتاح للأعضاء الفرصة من خلال اللجان البرلمانية لاستخدام الهيكل الرسمي للبرلمان في إشراك الناخبين وتزويدهم بإمكانية الوصول المباشر إلى عملية صنع القرار داخل المؤسسة.

مبادئ المشاركة العامة

- ينبغي أن يكون للناس رأي في القرارات المتعلقة بالأفعال التي يمكن أن تؤثر على حياة الأعضاء في المجلس
 - تشمل المشاركة العامة الوعد بأن مساهمة الناس ستؤثر على القرار
- تعزز المشاركة العامة القرارات المستدامة من خلال التعرف على احتياجات ومصالح جميع المشاركين والإبلاغ عنها، بما فيها هيئات صنع القرار
 - تسعى المشاركة العامة إلى إشراك أولئك الذين يحتمل أن يتأثروا بالقرار أو يهتمون به وتسهله
 - تسعى المشاركة العامة إلى الحصول على مدخلات من المشاركين في تصميم كيفية مشاركتهم
 - توفر المشاركة العامة للمشاركين المعلومات التي يحتاجونها للمشاركة بطريقة هادفة
 - توضح المشاركة العامة للمشاركين كيف أثرت إسهاماتهم في القرار

نطاق المشاركة العامة

وفقاً للرابطة الدولية للمشاركة العامة (IAP2)، يصف نطاق المشاركة العامة دور الناس (أو المجتمع) في التخطيط واتخاذ القرار ومدى تأثير المجتمع على عمليات التخطيط أو اتخاذ القرار. تحدد خمسة مستويات للمشاركة العامة (أو مشاركة المجتمع). كلما اتجهنا نحو اليمين على النطاق زاد تأثير المجتمع على القرارات، وربما يكون كل مستوى مناسباً اعتماداً على السياق. (2017، 1AP2)



INFORM	CONSULT	INVOLVE	COLLABORATE	EMPOWER
To provide the public with balanced and objective information to assist them in understanding the problem, alternatives, opportunities and/or solutions.	To obtain public feedback on analysis, alternatives and/or decisions.	To work directly with the public throughout the process to ensure that public concerns and aspirations are consistently understood and considered.	To partner with the public in each aspect of the decision including the development of alternatives and the identification of the preferred solution.	To place final decision making in the hands of the public.
We will keep you informed.	We will keep you informed, listen to and acknowledge concerns and aspirations, and provide feedback on how public input influenced the decision. We will seek your feedback on drafts and proposals.	We will work with you to ensure that your concerns and aspirations are directly reflected in the alternatives developed and provide feedback on how public input influenced the decision.	We will work together with you to formulate solutions and incorporate your advice and recommendations into the decisions to the maximum extent possible.	We will implement what you decide.

من أجل تحقيق مشاركة وتمثيل الناس، ينبغي أن تكون البرلمانات مجهزة بالإمكانات المؤسساتية لتسهيل وظيفة التمثيل. تشير المعايير إلى أن البرلمانات قد طورت برامج توعية بحدف تسهيل تدفق المعلومات داخل البرلمان وخارجه. في نهاية المطاف، بات واضحاً أن البرلمانات يمكنها التصرف بعدد من السبل لتعزيز دورها التمثيلي وتحسين المشاركة العامة إما عبر التواجد الفعلي في المناطق الجغرافية من خلال مكاتب الدوائر أو عبر تحسين أنشطة الاتصالات والتوعية. وقد ساهمت التطورات التكنولوجية أيضاً في طريقة مشاركة البرلمانات وإشراك المواطنين، وينبغي على البرلمانات الاستفادة من هذه التطورات خاصة في ضوء التجارب الأخيرة مع تفشي الجائحات.

وتقوم البرلمانات الديمقراطية الفعالة بالتواصل مع المواطنين بشكل متواصل. قد يبث البرلمان جلساته عبر التلفزيون أو الراديو، ولدى معظم البرلمانات حالياً مواقع إلكترونية ومنشورات مصممة للمساعدة في إشراك المواطنين في عملية السياسة. لأن المواطنين لا يعرفون كيف يتم تمثيلهم إذا كان البرلمان معتماً وكان الأعضاء البرلمانيين غير متصلين، فإن للشفافية تأثير مهم على المهام التمثيلية.



المشاركة العامة في بوتسوانا نموذج المشاركة البرلمانية العامة

طور برلمان بوتسوانا نموذجاً للمشاركة العامة في العام 2018 من خلال مساعدة مؤسسة وستمنستر للديمقراطية. تم تقديم المساعدة بموجب مذكرة تفاهم وقعت بين مؤسسة وستمنستر للديمقراطي والجمعية الوطنية لبوتسوانا (NAB) لمساعدة الجمعية الوطنية لبوتسوانا على بناء برلمان فعال وكفوء يكون تشاركياً ويعمل مع مواطني بوتسوانا.

ويقوم نموذج المشاركة العامة على أساس أنه في أي نظام ديمقراطي ينبغي أن يعمل البرلمان كوسيلة فعالة لفتح العمليات البرلمانية أمام المشاركة العامة. استشهدنا عند وضع هذا النموذج بالنموذج الجنوب إفريقي واستفدنا منه، والذي تعاملنا معه وأتيحت لنا الفرصة لمناقشته مع زملائنا في الجوار.

وتقر الجمعية الوطنية لبوتسوانا من خلال هذا النموذج بأن المشاركة العامة تعزز التمثيل البرلماني وتسهم في تحسين القوانين والسياسات. بالإضافة إلى ذلك، فهو يساعد على ضمان مشاركة الناس والحوكمة الرشيدة ومساءلة الحكومة أمام المواطنين.

الرسالة والرؤية والقيم

برلمان بوتسوانا هو هيئة تشريعية ذات مجلس واحد يتألف من الجمعية الوطنية وتتمثل مهمتها في سن القوانين وتمثيل الشعب وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية. كما يشمل أيضاً ما يسمى "مجلس الزعماء" وهو هيئة استشارية للجمعية الوطنية لبوتسوانا. تقدم الخدمة/ الإدارة البرلمانية الدعم لأعضاء البرلمان من أجل القيام بأدوارهم التشريعية والرقابية والتمثيلية. ويتم ذلك من خلال تقديم المشورة الإجرائية والدعم الإداري وخدمات المعلومات بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب.

والتفويض المؤسساتي لتنفيذ المشاركة العامة مستمد من الرسالة والخطة الاستراتيجية للجمعية الوطنية لبوتسوانا. تبين رسالة برلمان بوتسوانا بوضوح أن "البرلمان موجود لسن القوانين وتوفير الرقابة وتعزيز الحوكمة القائمة على المشاركة من أجل السلام والنظام والحوكمة الرشيدة في بوتسوانا". إن نص الرسالة هذا يلخص أهمية الحوكمة القائمة على المشاركة في النظام الديمقراطي لبوتسوانا. وبالتالي، يشير نص الرسالة ضمنياً إلى أن البرلمان ملتزم بتحقيق فكرة الديمقراطية التشاركية.



كما يلتزم البرلمان في سياقه الاستراتيجي (2016-2023) بتعزيز إشراك الناس ومشاركته لتقوية البرلمان وتعزيز الحوكمة الخاضعة للمساءلة في بوتسوانا.

وبالتالي، فإن نموذج المشاركة العامة للجمعية الوطنية لبوتسوانا يأخذ في الاعتبار دور البرلمان كممثل للشعب وبالتالي اتخاذ القرارات نيابة عنه. نظراً لأن الممثلين البرلمانيين يعودون عموماً إلى ناخبيهم في كل انتخابات عامة، فمن المنطقي جداً أن يبقى البرلمان على تواصل دائم مع الأشخاص الذين يمثلهم بحيث يعكس وبشكل أفضل مصالح ورغبات الناخبين. إن القوانين التي تسنها والرقابة التي تنفذها ستكون أكثر انعكاساً للمجتمع إذا كان يتعين عليه التعامل مع الناس وإشراكه طوال فترة ولايته. لذلك تتطلب المشاركة العامة أن ترد مشاركة مباشرة للناس في عمل البرلمان، وأن يعقد نقاش مفتوح بين الناس وممثليه البرلمانيين وصناع القرار.

الغرض من هذا النموذج هو توفير إطار عمل يمكن من خلاله تخطيط وتنفيذ ممارسات المشاركة العامة للجمعية الوطنية لبوتسوانا لضمان تزويد الناس بفرص للمشاركة، وأنهم على دراية أفضل وأكثر مشاركة، وفي النهاية يعكس عمل البرلمان إرادة الشعب بشكل أفضل.

ويسعى نموذج المشاركة العامة إلى تعزيز قيم الحوكمة الرشيدة والمساءلة. يعترف النموذج بحق جميع الأشخاص في المشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر عليهم. يتطلب أن يقر البرلمان بالقيمة الجوهرية لجميع الناس وقدرتهم على إثراء عمل البرلمان.

لذلك تم تصميم نموذج المشاركة العامة لتحقيق الأهداف التالية؛

- إذكاء الوعى العام بوظائف البرلمان التشريعية والرقابية والتمثيلية.
 - رفع مستوى فهم البرلمان ومهامه.
- زيادة مستوى المشاركة العامة في سن القوانين والرقابة وغيرها من مهام البرلمان.
 - تحديد المشاركة العامة في السياق البرلماني بوضوح.
- تفصيل الأدوار والمسؤوليات للجهات الفاعلة السياسية والإداريين الرئيسين للمشاركة العامة في البرلمان.
 - تحديد وتفصيل آليات المشاركة العامة في البرلمان.
 - بناء شراكات مع الجهات المعنية.
 - توفير فرص لمشاركة الناس.

آليات المشاركة العامة وأدواتها



اعتمد برلمان بوتسوانا العديد من آليات المشاركة العامة وأدواتها لتحقيق أهدافه المتعلقة بالمشاركة العامة. تشكل هذه الآليات قائمة دينامية من البرامج التي يتم من خلالها اختيار الآلية المناسبة لحالة معينة أو لتحقيق نتيجة معينة. سيتم عرض دراستي حالة أدناه؟

دراسة حالة 1 -مراقبة تقديم الخدمات

بطاقة قياس أداء المجتمع

بطاقة قياس أداء المجتمع هي أداة مراقبة وتقييم مجتمعية تشاركية تمكّن المواطنين من تقييم جودة الخدمات العامة والتفاعل مع مقدمي الخدمات للتعبير عن مخاوفهم. إنها أداة مراقبة مجتمعية وهي مزيج من أساليب المراجعة الاجتماعية ومراقبة المجتمع وبطاقات تقارير المواطنين. بطاقة قياس أداء المجتمع هي أداة تستخدم لاستخلاص المساءلة الاجتماعية والعامة والاستجابة من مقدمي الخدمات. يتم استخدامها لإبلاغ أفراد المجتمع حول الخدمات المتاحة واستحقاقاتهم والتماس آرائهم حول إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات وجودتها. من خلال توفير فرصة للحوار المباشر بين مقدمي الخدمات والمجتمع، فإن عملية بطاقة قياس أداء المجتمع تمكن الناس من التعبير عن آرائهم والمطالبة بتحسين تقديم الخدمات.

ويكمن الهدف النهائي من بطاقة قياس أداء المجتمع في التأثير على الجودة والكفاءة والمساءلة التي يتم تقديم الخدمات وفقها.

ويوفر أسلوب بطاقة قياس الأداء ما يلي:

- 1. تمكين أعضاء المجتمع من ابلاغ ردود أفعالهم مباشرة لمقدمي الخدمة
- 2. وسيلة لتبادل الآراء بشكل منهجي بطريقة شفافة ومنظمة تمكن من العمل والمساءلة
 - 3. ربط مقدمي الخدمة والإداريين مع مجتمعهم بشكل مباشر
- 4. فرصة لجمع المعلومات التي يمكن لمقدمي الخدمات استخدامها لتحسين خدمات الرعاية الصحية بطريقة مستنيرة تستجيب وبشكل مباشر لدوائرهم المستهدفة

وتعد بطاقات قياس أداء المجتمع رافعة قوة للتغيير لأنها توفر وسيلة يمكن من خلالها للمجتمعات ومقدمي الخدمات التشارك لتحديد وتنفيذ التحسينات الإيجابية معاً. تكمن قوة أداة بطاقة قياس أداء المجتمع وعمليتها في أنها تؤكد على الاستجابة الفورية للنتائج واتخاذ القرارات المشتركة والعمل بين جميع الجهات المعنية. يتلقى مقدمو الخدمات ردود فعل فورية في فضاء يسمح بالحوار المتبادل بين أعضاء المجتمع ومقدمي الخدمات حول



المؤشرات والنتائج. وبالمثل، يتم تحديد إجراءات التحسين معاً وتتحمل كلتا المجموعتين مسؤولية تنفيذها ومراقبتها. من خلال العمل المشترك تسعى بطاقة قياس الأداء إلى إنشاء دينامية تعاونية وبنّاءة بين جميع الجهات المعنية مما يؤدي إلى العمل والمساءلة والتغيير الإيجابي.

ويوفر أسلوب بطاقة قياس الأداء للمجتمعات ومقدمي الخدمات البيانات التي يمكنهم استخدامها لقياس التأثير بمرور الوقت واستخدامها للدعوة إلى اتخاذ تدابير من أجل تحسين تقديم الخدمات من قبل الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية.

وأطلقت الجمعية الوطنية لبوتسوانا هذه المبادرة في 7 من 12 مقاطعة في الفترة من حزيران/يونيو إلى تموز/يوليو 2022، من خلال خمس لجان؛ الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ التعليم وتنمية المهارات؛ التمويل والتجارة والتنمية الاقتصادية؛ الزراعة والأراضي والإسكان؛ والحوكمة المحلية والرعاية الاجتماعية.

الأهداف

يكمن الهدف الرئيسي في أن يقوم البرلمان من خلال لجان الرقابة المحددة بإجراء عملية مراقبة وتقييم تشاركية تضع السيطرة والمسؤولية عن تقديم الخدمات في أيدي كل من الحكومة ومتلقي الخدمات. من خلال بطاقات قياس الأداء التي تم تصميمها حول القطاعات والخدمات المحددة، تبقى المجتمعات والإدارات المنفذة على اتصال بالتقدم المحرز طوال دورة تنفيذ البرنامج وتكون قادرة على الاستجابة للاختناقات في الوقت المناسب.

كما يسعى البرلمان إلى:

- تحسين المساءلة في ما يتعلق بتنفيذ خطة التعافي الاقتصادي والتحول وتنفيذ سياسات التحول الحالية في بوتسوانا، في محاولة لنقل بوتسوانا إلى حالة الدخل المرتفع بحلول العام 2036.
 - تحسين تقديم الخدمات
 - تحسين المراقبة والتقييم
 - بناء الإجماع وثقة الناس بالحكومة
 - تعزيز الديمقراطية التشاركية

تم بدء تطبيق بطاقة قياس أداء المجتمع بنجاح، حيث تم تصميم بطاقات قياس الأداء في مجتمعات مختلفة بشتى أنحاء البلاد لمراقبة تقديم الخدمات. كما تم إنشاء لجان مراقبة من بين المجتمعات المشاركة، لتتولى مسؤولية تتبع التقدم وإعادة تقييم الجداول الزمنية وتصعيد القضايا إلى مكاتب أعضاء البرلمان في المنطقة. وبالتالي، فإن



مكاتب أعضاء البرلمان في المنطقة هم من الجهات المعنية الأساسية في العملية برمتها، حيث يتحملون مسؤولية تصعيد الأمور لمزيد من الحل. كما أعدت اللجان الخمس المعنية تقاريرها حول النتائج المتعلقة بالقطاعات المختلفة لاعتمادها ومتابعتها من قبل البرلمان.

دراسة حالة 2 – الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوتسوانا تتكلم – كغوتلا (Kgotla) الرقمية

تمت الإشادة ببوتسوانا باعتبارها منارة مشرقة للديمقراطية في إفريقيا، من خلال التزامها بسيادة القانون والسلام والاستقرار. أجرت بوتسوانا منذ استقلالها في العام 1966 انتخابات حرة ونزيهة. لقد أثر التاريخ الثري للبلاد والثقافة والمؤسسات السليمة بشكل كبير على معالمها الناجحة التي ترجمت إلى تنمية اقتصادية.

وأدى التشاور أو التفاوض (Therisanyo) كما هو مفهوم على نطاق واسع منذ قرون وما بعدها، دوراً أساسياً في المهام اليومية لكل وحدة من وحدات المجتمع في بوتسوانا. يمتد هذا من خلية الأسرة إلى الأمة أعلاها. التشاور هو العرف العالمي، ويتم ذلك لضمان التيسير السلس للتغيير والتطورات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي سيتم وضعها موضع التنفيذ. لذلك، تولي بوتسوانا أهمية كبيرة واحتراماً لموريرو حينما تدخل المشاورات حيز التنفيذ.

وتظل كغوتلا المنصة والمكان الذي تلتقي فيه المجتمعات لإجراء المشاورات كما هو الحال مع التقاليد السائدة في البلد. هذا هو حجر الأساس في ديمقراطية بوتسوانا حيث تم تكريس مبادئ حرية التعبير والمشاركة أو mmualebe في سيتسوانا منذ زمن بعيد. لقد تغلغلت هذه المبادئ وأثرت على انتقال بوتسوانا إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب، حيث تستمر المشاورات لتشكيل الأساس لتخطيط التنمية الوطنية وبناء المجتمع والأمة.

وسعياً لتحسين هذه الطريقة المجربة والمختبرة لتسهيل الحوار بين المواطنين والقيادة، تبين أنه يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز مشاركة المواطنين في حوار السياسات وزيادة تعزيز الديمقراطية في بوتسوانا، ومن هنا أنشءت فكرة بوتسوانا تتكلم.

بوتسوانا تتكلم مبادرة برلمانية تمدف إلى تعزيز الديمقراطية من خلال المشاركة العامة وحوار السياسات. يتعلق الأمر بتعزيز الدور التمثيلي لعضو البرلمان وبناء برلمان وحكومة متجاوبين لتحسين تقديم الخدمات.



وتم تجريب بوتسوانا تتكلم بنجاح في الدوائر الانتخابية الأربع وهي ناتا/ غويتا، وماون ويست، وبوتيتي الشمالية، والجنوب الشرقي من نيسان/أبريل 2013 إلى آذار/مارس 2014. وكانت المرحلة التجريبية لمشروع بوتسوانا تتكلم مشروع شراكة بين برلمان بوتسوانا، eGovlab (جامعة ستوكهولم)، وGov2u (منظمة غير حكومية مقرها في السويد) ومجلس التجارة السويدي.

وبعد الاختبار الناجح، اعتمد البرلمان العاشر تقرير المرحلة التجريبية وأوصى بنشره على جميع الدوائر خلال خطة التنمية الوطنية 11.

لذلك فإن بوتسوانا تتكلم عن الصوت وعدم إغفال أحد أثناء تعزيز وسد الفجوة بين أنظمة التشاور التقليدية لدينا (اجتماعات كغوتلا) مستفيدة من التقنيات الجديدة.

وتستخدم منصة بوتسوانا تتكلم نظاماً أساسياً (نظام إدارة الحالة)، والذي يعتمد على الشبكة الإلكترونية (سيتبع تطبيق الهاتف المحمول)، مما يتيح للمواطنين إرسال الرسائل مباشرة من خلال نظام عبر الإنترنت باستخدام الكمبيوتر والحواسيب المحمولة والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية. يتم تحميل الرسائل تلقائياً ضمن جهاز تتبع، واستعراضها بشكل منتظم من قبل أعضاء البرلمان بغية الاستجابة. ولها عنصران مدمجان؛

uSpeak من أجل أن يرسل الناخبون القضايا والآراء المتعلقة بدوائرهم الانتخابية. كما سيمكن uSpeak الناخبين من التواصل مع نوابمم و/ أو طلب معلومات منهم.

Speak4Yourself من أجل تمكين الناخبين من المناقشة والتصويت على (استطلاعات الرأي) وإعلان موقفهم بشأن القضايا والتشريعات أمام البرلمان. سيؤدي ذلك إلى تمكين الناخبين من أن يكون لهم رأي ودور أكبر في ما يتعلق بصنع السياسات والاقتراحات التي يقدمها الأعضاء البرلمانيين في البرلمان.

الحاجة إلى بوتسوانا تتكلم

ترد ملاحظة رئيسية هي أنه بعد التصويت، يقام اتصال محدود بين الناخبين وممثليهم. يمكن أن يعود هذا لمجموعة من الأسباب مثل اتساع الدولة وكذلك الوقت المحدود ليكون البرلمانيون في دوائرهم الانتخابية والتمكن من مشاركة ناخبيهم بشكل نشط. سيفجر مشروع بوتسوانا تتكلم ثورة في أسلوب تفاعل البرلمانيين والبرلمان والمحكومة مع المواطنين.



ما الذي ستفعله منصة بوتسوانا تتكلم

- زيادة مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية
- تحسين التواصل بين الممثلين المنتخبين والمواطنين
- تقليص الفجوة الرقمية بين المجتمعات الريفية والحضرية
- انتهاز الفرص التي يوفرها انتشار الهواتف المحمولة بنسبة تزيد عن 100٪ في بوتسوانا
 - زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها في بوتسوانا.

القدرة على التواصل مع ممثلكم البرلماني 7/24، 365

تتيح المنصة للناخبين التواصل مع البرلمانيين على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، طيلة العام (7/24، 365)، وجمع ونقل اقتراحاتهم وآرائهم بشكل فعال حول القضايا المتعلقة بجملة أمور منها تقديم الخدمات وصنع السياسات، وكل ذلك بنقرة زر واحدة على جهاز الكمبيوتر الخاص بكم أو أي جهاز ذكي أو محمول.

منصة بوتسوانا تتكلم مجانية

يعد استخدام منصة بوتسوانا تتكلم أمراً بسيطاً للغاية ويسهل الوصول إليها سواء أكنت في المنزل أو في المكتب. بالنسبة للمواطنين الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، يمكن الوصول إلى منصة بوتسوانا تتكلم مجاناً في مكاتب الدوائر حيث يوجد موظفون متخصصون في منصة بوتسوانا تتكلم لمساعدة الناس سواء كان ذلك بالتسجيل أو باستخدام النظام الأساسي.

منصة تعتمد على الرسائل القصيرة

بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو ليس لديهم جهاز ذكي ولكن لديهم هاتف يعمل على النظام العالمي لاتصالات الهواتف المحمولة (GSM)، لا يزال من الممكن الوصول إلى منصة بوتسوانا تتكلم عبر منصة الرسائل القصيرة. لكي يتمكن الشخص من الوصول إلى النظام الأساسي، ينبغي أولاً التسجيل إما عبر الإنترنت أو بمساعدة مكتب الدائرة الانتخابية للبرلمان المحلى.

موظفو الدوائر الانتخابية على منصة بوتسوانا تتكلم

يوجد في كل مكتب من مكاتب الدوائر الانتخابية البرلمانية اله 57 في جميع أنحاء بوتسوانا موظف متخصص في منصة بوتسوانا وعلى استخدام منصة بوتسوانا



تتكلم، وهم على استعداد للإجابة عن أي استفسارات في حالة ظهورها والتأكد من أن كل البوتسوانيين لديهم إمكانية الوصول إلى المنصة بغض النظر عن العمر والجندر والدين و/ أو الانتماء السياسي.

كما تم حالياً دمج البرنامج في برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية الأخرى، وخاصة برنامج التوصيل القروي الذي يسعى إلى ربط جميع القرى باتصال إنترنت واسع النطاق. كما يتيح الإنترنت المجاني في الأماكن العامة إمكانية الاتصال بمنصة بوتسوانا تتكلم من خلال مبادرة بوتسوانا الذكية للاستفادة من الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. من الواضح تماماً في هذا الصدد أنه حتى على المستوى التنفيذي، يبقى الوصول العام والجاد أولوية كعامل محفّز للتنمية الوطنية.

اجعل صوتك مسموعا!

منصة بوتسوانا تتكلم تقوي أصوات المواطنين وفي الوقت نفسه تساعد المسؤولين المنتخبين على أن يصبحوا أكثر كفاءة وقيادة للمؤسسات الشفافة من خلال:

- إتاحة الفرصة للمواطنين والمجتمع المدني للمشاركة بشكل فردي وجماعي في عملية ديمقراطية للغاية،
 مع الحفاظ على أمنهم وخصوصيتهم دون مساومة.
- جلب أفضل التقنيات الجديدة وأفضل الممارسات لخدمة المجتمع وإبقاء الجميع على اطلاع دائم بالتوجهات الراهنة في هذا المجال المتغير باستمرار.

وبصفتنا برلمان بوتسوانا، نسعى جاهدين للتقدم من ديمقراطية تمثيلية بسيطة، حيث لا يشارك المواطنون تماماً في انتخاب ممثليهم أثناء الانتخابات، إلى ديمقراطية تشاركية ينشط فيها المواطنون ويشاركون في صنع القرار بشكل متواصل.

وستؤدي المواطنة النشطة إلى ديمقراطية أكثر انفتاحاً ودينامية وقوة بالإضافة إلى ضمان أن يُنظر إلى البرلمان على أنه فضاء عام حيث يمكن للناس التعامل مع ممثليهم المنتخبين والمشاركة في عمليات الحوكمة وصنع القرارات التي تؤثر عليهم.

المراقبة والتقييم

ستسمح مراقبة وتقييم المشاركة العامة للبرلمان ليس فحسب بالتعرف على تنفيذ البرامج واستخدام تلك المعرفة الاتخاذ القرارات بشأنها، ولكن لتحديد الأهداف وتصميم البرامج الفعالة، وتكييفها مع الظروف المتغيرة،



وتحسينها على طول الطريق. ستشمل مراقبة وتقييم هذه المبادرات في إطار نموذج المشاركة العامة، من بين عدة أمور، ما يلي:

- تصميم وتنفيذ أداة للمراقبة والتقييم
- ينبغي تقديم جميع الوثائق المفاهيمية للمشاركة العامة وخطط المشروع إلى فريق/ لجنة المشاركة العامة قبل التنفيذ.
 - ينبغى تجميع تقارير التحديث المنتظمة والنظر فيها في اجتماعات فريق/ لجنة المشاركة العامة.
- ينبغي أن يجتمع فريق المشاركة العامة بانتظام لتلقي التقارير والمستجدات حول مختلف أنشطة المشاركة العامة الجارية. يمكن النظر في يوم محدد مرة واحدة في الأسبوع أو كل أسبوعين.
 - تطوير وتنفيذ آلية إعداد التقارير
 - جدولة ونشر التقارير
 - تنفيذ آلية التغذية الراجعة
 - كيف ينبغي توصيل الملاحظات. خطية، تجمعات عامة، مطبوعة، إذاعية، تلفزيونية، إلخ

الخلاصة

إن جوهر ما يميز البرلمان الديمقراطي عن الفروع الأخرى للحكومة هو أن أعضائه ينتخبون ويمثلون مباشرة مواطني البلد. تم تطوير الكثير من الأدبيات حول وظائف التشريع والرقابة للبرلمان وللبرلماني، لكن دور البرلماني في الدائرة الانتخابية لم يلحظه أحد تقريباً.

وينبغي عدم اعتبار المشاركة العامة بمثابة إضافة إلى أي من العمليات البرلمانية. من الضروري دمج المشاركة العامة في عمليات وأنظمة البرلمان وعبر المكونات التنظيمية المختلفة. على سبيل المثال، سيضمن تعميم المشاركة العامة عبر جميع اللجان مشاركة الناس في سنّ القوانين ووظائف الرقابة في البرلمان.

وهذا الحوار مهم جداً لعمل البرلماني والبرلمان. ينبغي تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات حول ما يحدث في البرلمان والمواقف التي يتخذها نوابهم. وبالمقابل ينبغي أن يكون للمواطنين مواقع لتقديم آرائهم ومدخلاتهم في عمل البرلمان. يتمتع المواطنون في نظام ديمقراطي فاعل بالمعرفة والآراء حول مشاريع القوانين المختلفة قيد الدراسة. كما أنّ لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات حول كيفية تنفيذ الحكومة للقوانين وإنفاق أموال الضرائب الخاصة بهم. ينبغي استخدام هذه المعلومات لضمان الإشراف المناسب للسلطة التنفيذية للحكومة.



المراجع

i. دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الدليل البرلماني: تم الاسترجاع من-

 $\frac{https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/parliaments\%20~\%20in\%2}{0implementing\%20the\%20SDGs.pdf}$

.www.iap2.org (IAP2) الرابطة الدولية للمشاركة العامة .ii

iii. البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة

الجيدة. http://archive.ipu.org/dem -e/guide/guide-4.htm

iv. بارل أميريكاس .مشاركة المواطنين العملية التشريعية http://parlamericas.org.

.https://agora-parl.org اغورا.التواصل مع البرلمان v

vi. نموذج المشاركة العامة في برلمان بوتسوانا، 2018

Vii. دستور جمهورية بوتسوانا

viii. البنود الدائمة لمواطن بوتسوانا، 2017





Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

by

Mrs Barbara N. DITHAPO Clerk of the National Assembly of Botswana

on

"Participation of citizens in the work of parliament"

Manama Session March 2023

STRENGTHENING PUBLIC PARTICIPATION FOR AN INCLUSIVE PARLIAMENT TOWARDS IMPROVED ACCOUNTABILITY AND SERVICE DELIVERY – THE CASE OF THE PARLIAMENT OF BOTSWANA

INTRODUCTION

In fulfilling the functions of lawmaking and oversight, a parliament represents those that elected them to parliament. For a parliament to maintain legitimacy, it is critical that accountability to voters should take place systematically throughout the parliamentary term, rather than just at election time. It is important that the people should have ample opportunities to provide feedback on the work of the parliament and of individual parliamentarians. (*Parliament's Role in Implementing the Sustainable Development Goals: A Parliamentary Handbook, 2019*)

The notion therefore that Parliament can be thought of as a public space where the public can engage with their elected representatives and participate in governance and decision-making processes that affect them is fundamental to participatory democracy. According to the Westminster Foundation for Democracy, participatory democracy needs to be entrenched in representative institutions. Concretely for Parliaments, that means creating spaces for citizens and civil society organizations to voice their opinions.

Public engagement strengthens parliamentary representation and contributes to better laws and policies. In addition, it helps to ensure the involvement of the public, good governance and accountability by government to the citizens. It promises the progression from a simple representative democracy, where the citizens merely participate in electing their representatives during the elections, to a participatory democracy in which the citizenry are active and involved in decision-making on an ongoing basis. An active citizenry will invariably lead to a more open, dynamic and robust democracy.

Access to parliament by the citizens is imperative in a democracy. This is particularly important in facilitating public participation which in large involves:

- Providing information to help people understand issues, opportunities or problems, and alternative solutions
- Obtaining public input on matters being considered by Parliament;
- Considering the public's input when making decisions... consulting with the public in the design or decision-making process, including to identify alternatives or preferred solutions

For effective representation, Members of Parliament need to engage their constituents in continuing dialogue in order to understand their views and perspectives on issues of national development and policy making. Consequently, MPs should then use the powers vested in their office (i.e. legislating, oversight, budget appropriation,) to give voice to those aspirations and ideas. Members also have the opportunity through parliamentary committees, to use the formal structure of parliament to engage constituents and provide them with direct access to the decision-making process within the institution.

PRICIPLES FOR PUBLIC PARTICPATION

- The public should have a say in decisions about actions that could affect its members' lives
- Public participation includes the promise that the public's contribution will influence the decision
- Public participation promotes sustainable decisions by recognising and communicating the needs and interests of all participants, including decision-making agencies
- Public participation seeks out and facilitates the involvement of those potentially affected by or interested in a decision

- Public participation seeks input from participants in designing how they participate
- Public participation provides participants with the information they need to participate in a meaningful way
- Public participation communicates to participants how their input affected the decision

PUBLIC PARTICIPATION SPECTRUM

According to the International Association of Public Participation (IAP2) the public participation spectrum describes the role of the public (or community) in planning and decision-making, and how much influence the community has over planning or decision-making processes. It identifies five levels of public participation (or community engagement). The further to the right on the Spectrum, the more influence the community has over decisions, and each level can be appropriate depending on the context. (IAP2, 2017)

	INFORM	CONSULT	INVOLVE	COLLABORATE	EMPOWER
POBLIC PARTICIPATION GOAL	To provide the public with balanced and objective information to assist them in understanding the problem, alternatives, opportunities and/or solutions.	To obtain public feedback on analysis, alternatives and/or decisions.	To work directly with the public throughout the process to ensure that public concerns and aspirations are consistently understood and considered.	To partner with the public in each aspect of the decision including the development of alternatives and the identification of the preferred solution.	To place final decision making in the hands of the public.
PROMISE TO THE PUBLIC	We will keep you informed.	We will keep you informed, listen to and acknowledge concerns and aspirations, and provide feedback on how public input influenced the decision. We will seek your feedback on drafts and proposals.	We will work with you to ensure that your concerns and aspirations are directly reflected in the alternatives developed and provide feedback on how public input influenced the decision.	We will work together with you to formulate solutions and incorporate your advice and recommendations into the decisions to the maximum extent possible.	We will implement what you decide.

In order to achieve public participation and representation, Parliaments must be equipped with the institutional capacities to facilitate the function of representation. Benchmarks indicate that parliaments have developed outreach programmes with the objective to facilitate the flow of information in and out of parliament. Ultimately, it has become evident that Parliaments have at their disposal a number of avenues to strengthen their representation role and improve public participation, either by way of physical presence in geographic regions through constituency offices or improved telecommunications and outreach activities. Developments in technology have also contributed to the way parliaments engage and involve citizens and Parliaments ought to take advantage of this growth, kore especially given the recent experiences with outbreak of pandemics.

Effective democratic parliaments conduct outreach with citizens on an ongoing basis. A parliament may broadcast its sessions via television or radio, most now have websites, and publications designed to help include citizens in the policy process. Because citizens cannot know how they are being represented if the parliament is opaque and MPs uncommunicative, transparency has an important bearing on the representative function.

PUBLIC PARTICIPATION IN BOTSWANA PARLIAMENT

Public Participation Model

Botswana Parliament developed a public participation model in 2018 through the assistance of the Westminster Foundation for Democracy (WFD). The assistance was provided in terms of a Memorandum of Understanding that was signed between WFD and the National Assembly of Botswana (NAB) to assist the NAB to build an effective and efficient Parliament that is participatory and engaged with the citizens of Botswana.

The public participation model is premised on the understanding that in a democratic setup parliament should act as an effective avenue for opening up parliamentary processes to public involvement. In developing this model, we have referenced and borrowed from the South African model, which we have engaged with and had the opportunity to discuss with our neighbouring colleagues.

Through this model, the National Assembly of Botswana acknowledges that public engagement strengthens parliamentary representation and contributes to better laws and policies. In addition, it helps to ensure the involvement of the public, good governance and accountability by government to the citizens.

Mission, Vision and Values

The Parliament of Botswana is a unicameral legislature composed of the National Assembly (NAB) with the function to make laws, represent the people and exercise oversight over the Executive. It also includes the Ntlo ya Dikgosi which is an advisory body to the NAB. The parliamentary service/administration provides support to Members of Parliament (MP) in order for them to fulfil their legislative, oversight and representative roles. This is done through the provision of procedural advice, administrative support and information services in a transparent and timeous manner.

The institutional mandate to implement public participation is derived from the mission and strategic plan of the NAB. The mission of the Parliament of Botswana articulates clearly that "Parliament exists to make Laws, provide oversight and *to promote participatory governance* for the Peace, Order and Good Government of Botswana". It is this mission statement that encapsulates the importance of participatory governance within the democratic dispensation of Botswana. The mission statement thus implies that Parliament is committed to the realisation of the notion of a participatory democracy.

Within its strategic framework (2016-2023), Parliament also commits promoting public engagement and participation to strengthen Parliament and enhance accountable governance in Botswana.

The public participation model for the NAB thus takes into account parliament's role as the representatives of the people and consequently making decisions on their behalf. Given that parliamentary representatives generally go back to their voters each general election, it therefor makes great sense for parliament to remain in touch with the people it represents on an ongoing basis so that it better reflects the interests and wishes of the electorate. The laws that it enacts and the oversight that it carries out will be more reflective of society if it were to engage with and involve the public throughout its term. Public participation therefore requires that there is direct involvement of the public in the work of parliament, and that there is open discussion between the public and their parliamentary representatives and decision-makers.

The purpose of this model is to provide a framework within which the NAB public participation practises can be planned and executed so as to ensure that the public is provided with opportunities to participate, that they are better informed and they are more involved, and ultimately that the work of Parliament better reflects the will of the people.

The Public Participation Model further seeks to promote the values of good governance and accountability. The model recognises the right of all people to participate in decision-making processes that impact them. It requires that Parliament recognises the intrinsic value of all people and their ability to enrich the work of Parliament.

The public participation model was therefore developed with the following objectives;

- To **increase public awareness** of Parliament's legislative, oversight and representative functions.
- To **increase the level of understanding** of Parliament and its functions
- To **increase the level of public participation** in the law making, oversight and other functions of Parliament.
- To clearly define public participation within the parliamentary context;
- To detail the roles and responsibilities for key political and administrative role-players for public participation in parliament;
- To identify and detail the mechanisms for public participation in parliament;
- To build partnerships with relevant stakeholders;
- To provide opportunities for public participation;

Public Participation Mechanisms and Tools

Parliament of Botswana has adopted several public participation mechanisms and tools to achieve its public participation objectives. These mechanisms constitute a dynamic list of programmes from which the appropriate mechanism is selected for a particular situation or to achieve a particular outcome. Two case studies will be presented below;

Case Study 1 - Monitoring Service Delivery

The Community Scorecard

The Community Score Card (CSC) is a participatory, community based monitoring and evaluation tool that enables citizens to assess the quality of public services and interact with services providers to express their concerns. It is a community based monitoring tool that is a hybrid of the techniques of social audit, community monitoring and citizen report cards. The CSC is an instrument used to extract social and public accountability and responsiveness from service providers. It is used to inform community members about available services and their entitlements and to solicit their opinions about the accessibility and quality of these services. By providing an opportunity for direct dialogue between service providers and the community, the CSC process empowers the public to voice their opinion and demand improved service delivery.

The ultimate goal of the CSC is to influence the quality, efficiency and accountability with which services are provided.

A scorecard approach provides;

- 1. Community members with the ability to provide feedback directly to the service providers
- 2. A vehicle for systematically sharing feedback in a transparent and structured manner that enables action and accountability
- 3. Service providers and administrators with a direct link to their community
- 4. An opportunity to collect information that can be used by service providers to improve health care services in an informed manner that directly responds to their constituency

Community Score Cards are a power lever for change as they provide a vehicle through which communities and service providers can partner to identify and enact positive improvements together. The strength of the CSC tool and process is that it emphasizes immediate response to the scores and joint decision making and action among all stakeholders. Service providers

receive immediate feedback in a space that allows for mutual dialogue between community members and providers around the indicators and scores. Similarly, improvement actions are identified together and both groups take responsibility for implementing and monitoring them. By working together, the scorecard seeks to create a collaborative and constructive dynamic between all stakeholders that result in action, accountability, and positive change.

A scorecard approach provides communities and service providers with data which they can use to measure impact over time and use to advocate for measures to improve service delivery from governmental and nongovernmental stakeholders.

The National Assembly of Botswana rolled out this initiative in 7 of the 12 Districts from June to July, 2022, through five Portfolio Committees of; Health, HIV & AIDS; Education and Skills Development; Finance, Trade and Economic Development; Agriculture, Lands and Housing; and Local Governance and Social Welfare.

OBJECTIVES

The main objective is for Parliament through identified oversight committees, to conduct a participatory monitoring and evaluation process that puts ownership and responsibility for delivery of services in the hands of both the Government and the service recipients. Through scorecards developed around identified sectors and services, communities and implementing Departments remain in touch with progress made throughout the programme delivery cycle and are able to respond timely to bottlenecks.

Parliament further seeks;

- To improve accountability as relating to the implementation of the Economic Recovery and Transformation Plan and delivery on the existing transformation policies in Botswana, in a bid to take Botswana to high income status by 2036.
- Improvement of service delivery
- Improvement of monitoring and evaluation

- Consensus building and public confidence on Government
- To promote participatory democracy

The rollout of the CSC was successfully implemented, with scorecards developed in various communities across the country for monitoring of service delivery. Monitoring Committees were also established from amongst participating communities, with the responsibility of tracking progress, reevaluating timelines and escalating issues to the offices of the area Members of Parliament. The Offices of the area Members of Parliament are therefore a critical stakeholder within the entire process, being responsible for escalating matters for further resolution. The five Portfolio Committees involved, also prepared their reports on the findings relating to the various sectors for adoption and follow up by Parliament.

Case Study 2 - Leveraging ICTs

Botswana Speaks - Digital Kgotla

Botswana, has been lauded as a *shining beacon for Democracy* in Africa, through her adherence to the Rule of Law, peace and stability. Since independence in 1966, Botswana has held free and fair elections. The country's rich history, culture, and sound institutions have greatly influenced its successful milestones which have translated in to economic development.

Consultation or *Therisanyo* as it is widely understood has for centuries and beyond played a vital role in the everyday undertakings of every unit of society in Botswana. This extends from the family unit to the highest being the Nation. Consultation is a custom globally, done so as to ensure smooth facilitation of change, developments, multi-lateral and bilateral agreements to be put in to effect. Therefore, Batswana place great importance and respect on *Morero*, which is when consultations take effect.

The Kgotla remains the platform and place where communities converge for consultations as is the tradition of the land. This is the cornerstone of Botswana's democracy where the principles of freedom of speech, participation or *mmualebe* in Setswana have been enshrined from time immemorial. These tenets have permeated and influenced Botswana's

transition into a multi-party democracy, where consultations continue to form the basis for National Development planning, community and Nation building.

Seeking to improve on this tried and tested method of facilitating dialogue between citizens and leadership, it was found that Information and Communication Technologies (ICT) can be used to enhance citizen participation on policy dialogue and further strengthen democracy in Botswana, hence the birth of *Botswana Speaks*.

Botswana Speaks is a parliamentary initiative aimed at enhancing democracy through public participation and policy dialogue. It is about enhancing the representative role of the Member of Parliament and building a responsive Parliament and Government for improved service delivery.

Botswana Speaks was successfully piloted in the four constituencies of **Nata/Gweta, Maun West, Boteti North, and South East** from April 2013 to March 2014. The Botswana Speaks Project pilot phase was a partnership project between the Parliament of Botswana, eGovlab (University of Stockholm), Gov2u (Non-Governmental Organisation based in Sweden) and the Swedish Trade Council.

Following the successful piloting, the Pilot phase report was adopted by the 10th parliament and recommended for a rollout to all constituencies during NDP 11.

Botswana Speaks is therefore about Voice and leaving nobody behind while enhancing and bridging the gap between our traditional consultation systems (Kgotla meetings) leveraging on new technologies.

Botswana Speaks uses a platform (case management system), which is webbased (a mobile application will follow), will allow citizens to send messages directly via an online system using computers, laptops, tablets and smartphones. The messages are uploaded automatically into a tracker, and viewed regularly by the members of Parliament for response. It has two components built in; **uSpeak**-for constituents to submit issues, opinions pertaining to their constituency. **uSpeak** will also enable constituents to be in touch with their MP's and or request information from them.

Speak4Yourself -enables constituents to discuss, vote on (polls0, make their position known about issues and legislation before Parliament. This will empower constituents to have more of a say and role with regard to policy making and motions tabled by their respective MP's at Parliament.

The Need for Botswana Speaks

A key observation is that beyond voting there is currently *limited contact* between constituents and their representatives. This can be due to a host of reasons like the vastness of the country as well as limited time of MP's to be in their respective constituencies and being able to actively engage with their constituents. Botswana Speaks will revolutionise the way MPs, Parliament and Government interact with citizens.

What Botswana Speaks will do

- Increase citizen participation in the democratic process
- Improve communication between elected representatives and citizens
- Reduce digital divide between rural and urban communities
- Harness opportunities presented by the more than 100% mobile penetration in Botswana
- Increase uptake and use of Information Communication Technologies (ICT's) in Botswana.

The power to communicate with your MP 24/7, 365

The platform enables constituents to communicate with their MP's 24/7, 365 and effectively capture and relay their suggestions and opinions on issues relating to service delivery and policy making amongst others all at the click of a button on your computer or any smart or mobile device.

Botswana Speaks is FREE

Use of the Botswana Speaks platform is very simple and access is made easy whether you are at home or in the office. For citizens without access to internet, Botswana Speaks is accessible free of charge at the constituency offices where there are dedicated Botswana Speaks officers to assist the public whether it's with registration or using the platform.

SMS based platform

For those that do not have access to internet or do not have a smart device but have a GSM phone, Botswana Speaks is still accessible via sms platform. For one to access the platform there is firstly a need to register either online or with assistance by the local Parliament constituency office.

Botswana Speaks Constituency Officers

Each of the 57 Parliament constituency offices across Botswana has a dedicated Botswana Speaks officer based at each office. The officers are extensively trained on Parliament functions and on using the Botswana Speaks platform and are ready to address any queries should they arise and ensure that every Motswana has access to the platform irrespective of their age, gender, religion and or political affiliation.

The programme is also now integrated into other national ICT programmes most especially the village connectivity programme which seeks to connect all villages to broadband internet connection. Access to internet in public areas free of charge also enables connectivity to Botswana Speaks through the Smart Botswana initiative of availing Government services online. In that regard it is very evident that even at Executive level, public access and meaningful remains a priority as a catalyst for national development.

Make your voice heard!

Botswana Speaks strengthens citizens' voices and at the same time assists elected officials become more efficient and lead transparent institutions by:

 Offering citizens and civil society the opportunity to participate individually and collectively in a highly democratic process, keeping their security and privacy uncompromised. - Bringing the optimum of new technologies and best practices to serve the society and keep everyone up to date with what is currently trending in this ever-changing field.

As Parliament of Botswana, we strive for the progression from a simple representative democracy, where the citizens don't just merely participate in electing their representatives during the elections, to a participatory democracy in which the citizenry are active and involved in decision-making on an ongoing basis.

An active citizenry will lead to a more open, dynamic and robust democracy as well as ensure that Parliament is perceived as a public space where the public can engage with their elected representatives and participate in governance and decision-making processes that affect them.

Monitoring and Evaluation

Monitoring and evaluating public participation will therefore, allow parliament to not only learn about the implementation of programmes and using that knowledge to make decisions about them, but to set goals and design effective programmes, adapt them to changing circumstances, and improve them along the way. The Monitoring and evaluating of these initiatives under the public participation model will involve *inter alia* the following:

- Developing and implementing a monitoring and evaluation tool
- All public participation concept documents and project plans must be provided to the Public Participation Team/Committee prior to implementation;
- Regular update reports must be compiled and considered at meetings of the Public Participation Team/Committee;
- The Public Participation Team must meet regularly to receive reports and updates on the various public participation activities taking place. A set day once a week or fortnightly may be considered.
- Developing and implementing Reporting mechanism
- Tabling and publication of reports

- Implementing a feedback mechanism
- How feedback must be given. Written, public gathering, publication in print, radio, television, etc

Conclusions

At its core, what distinguishes a democratic parliament from other branches of government is that its members are elected by and directly represent the citizens of a country. Much literature has been developed on the law-making and oversight functions of a parliament and an MP, but the role of the MP in the constituency has gone virtually unnoticed.

Public participation should not be considered as an add-on to any of the parliamentary processes. It is imperative that public participation be integrated into the processes and systems of Parliament and across the various organisational components. For example, the mainstreaming of public participation across all Committees will ensure that the public will be involved in law-making and oversight functions of Parliament.

It is this dialogue that is so important to the work of an MP and the parliament. Citizens must be provided with access to information about what is happening in the parliament and the positions being taken by their MP. In return, citizens must have venues for providing their opinions and inputs into the work of the parliament. In a functioning democracy citizens have knowledge and opinions about various draft laws under consideration. They also have access to information about how the government is implementing laws and spending their tax monies. This information must be used to ensure proper oversight of the Executive branch of government.

REFERENCES

- i. Parliament's Role in Implementing the Sustainable Development Goals: A Parliamentary Handbook: retrieved fromhttps://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/parliaments%20role%20in%20implementing%20the%20SDGs.pdf
- ii. International Association for Public Participation (IAP2). www.iap2.org
- iii. Parliament and democracy in the twenty-first century: a guide to good practice. http://archive.ipu.org/dem-e/guide/guide-4.htm
- iv. ParlAmericas. Citizen participation and the legislative process. http://parlamericas.org
- v. AGORA. Parliament outreach. https://agora-parl.org
- vi. Botswana Parliament Public Participation Model, 2018
- vii. Constitution of the Republic of Botswana
- viii. Standing Orders of the National Of Botswana, 2017